

إستراتيجية مغربية طموحة لدعم الاقتصاد المتعثر

إرساء آلية التمويل اللامحدود بسعر فائدة تفضيلي قدره 1.25 في المئة لإنعاش الشركات

كثف المغرب جهوده لاحتواء آثار كورونا على الاقتصاد من خلال بلورة إستراتيجية متكاملة تشمل العديد من الحوافز المالية والائتمانية وإعادة ضبط أسعار الفائدة بهدف تفكيك العقبات أمام الشركات لضمان عودة إنتاجيتها المعهودة وبث الأمل داخل الأوساط الاقتصادية.

عافيتها والرفع من قدرتها على توفير الوظائف والحفاظ على مصادر الدخل.

كما أعلن عن خطة ائتمانية قوامها ضخ حوالي 120 مليار درهم في الاقتصاد المحلي، أي ما يعادل 11 في المئة من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة تجعل المغرب من بين الدول الأكثر تقدما من حيث الدعم المالي المخصص لعملية إنعاش الاقتصاد بعد أزمة كورونا.

وأكد رئيس الاتحاد العام لشركات المغرب، شكيب العلي، أن ضخ 120 مليار درهم في الاقتصاد من شأنه أن يضيء ديناميكية اقتصادية جديدة ستساعد حتما على إنعاش الاقتصاد وتطوير موقعه على الصعيد العالمي.

ومن المنتظر أيضا في ذات السياق إحداث صندوق للاستثمار الإستراتيجي مهمته دعم الأنشطة الإنتاجية، ومواكبة وتمويل المشاريع الإستثمارية الكبرى بين القطاعين العام والخاص، في مختلف المجالات، ولهذه الغاية، طالب الملك بإحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الإستراتيجي لمساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.

واعتبر رئيس الاتحاد العام لشركات المغرب، أن إحداث وكالة وطنية تعنى بمواكبة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، أمر أساسي لترشيد مساهمات الدولة وجعلها أكثر كفاءة، كما أن إحداث صندوق للاستثمار الإستراتيجي سيساهم في ذلك.

وتماشيا مع هذه المستجدات والقرارات أشارت المندوبية السامية للتخطيط إلى أن نصف الشركات تقريبا تعتقد أنها لا تتوفر على رأسمال كاف لاستئناف أنشطتها، مضيفا أن هذه النسبة تمثل 50 في المئة لدى الشركات الصغيرة جدا، و48 في المئة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، و33 في المئة لدى الشركات الكبرى.

وأضاف خبراء المندوبية أن الشركات العاملة في الصناعات الكهربائية والإلكترونية والنقل والتخزين والإيواء

محمد مامون العلي
صحافي مغربي

الرباط - يسارع المغرب خطاه لتطبيق تدابير كورونا على القطاعات الاقتصادية والإنتاجية وتذليل الصعاب على الشركات لتجاوز كبوة الخسائر، وذلك من خلال إستراتيجية متكاملة لضبط عمل الشركات وضخ الحوافز وتوفير التمويلات اللازمة دون فوائض كبيرة. وتأتي هذه الإستراتيجية بعد صدور التقرير السنوي للبنك المركزي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية خلال 2019، والذي أكد أن السنة الماضية تميزت بالدفعة القوية التي أعطاها العاهل المغربي الملك محمد السادس لدعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال الشباب.

عبد اللطيف الجواهري
أعدنا برنامجا طموحا لإنشاء صناديق ضمان جديدة

وفي هذا السياق أكد عبد اللطيف الجواهري محافظ بنك المغرب، (البنك المركزي)، أنه "استجابة لنداء العاهل المغربي، أعدت الحكومة وبنك المغرب بتعاون مع النظام المصرفي برنامجا طموحا يركز على إنشاء صناديق ضمان جديدة، كما قام البنك المركزي بتعيين قواعده الاحترازية وإرساء آلية للتمويل اللامحدود بسعر فائدة تفضيلي قدره 1.25 في المئة".

واستمرارا للجهود المبذولة في هذا الإطار طالب العاهل المغربي محمد السادس نهاية يوليو الماضي بأن تركز الحكومة ومختلف الفاعلين على التحديات والأسبقيات التي تفرضها المرحلة، وفي مقدمتها إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي تمكن القطاعات الإنتاجية من استعادة



شعلة أمل للشركات

بالنسبة لجميع القطاعات ليصل إلى 52 يوما، مما سيؤثر بلا شك على السيولة وقدرة الشركات المتأثرة على الدفع.

وتعتزم 45 في المئة من الشركات اللجوء إلى التمويل الخارجي، حيث تنوي 39 في المئة من الشركات الحصول على تمويل عن طريق الائتمان من نفس الشرك المصرفي (50 في المئة من الشركات الكبرى، و43 في المئة من الشركات الصغرى والمتوسطة، و37 في المئة من الشركات الصغيرة جدا)، فيما تخطط 4 في المئة من الشركات إلى اللجوء لشريك مصرفي جديد، و5.3 في المئة تفضل مؤسسات مالية أخرى.

سداد ديونها إلا بعد مرور سنة أو أكثر، مضيفا أن هذا الاستنتاج يعتبر عاما حيث إن نفس النسبة تقريبا حسب فئات الشركات وكذلك حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية.

ووفق تصور الشركات المغربية، فإن استرجاع الوظائف المفقودة نتيجة أزمة كورونا مرتبط بتنفيذ مجموعة من الإجراءات المصاحبة، إذ إن 71 في المئة من أصحاب الشركات يرغبون في تخفيض الرسوم الضريبية، و64 في المئة يرون ضرورة تعليق تكاليف الضمان الاجتماعي، ومن جهة أخرى، أشار البحث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط إلى أن نسبة 3.51 في المئة من الشركات تعتقد أنها لن تتمكن من استئناف

وبالنسبة لمسألة أجال الأداء، كشف الاتحاد العام لشركات المغرب الزيادة في متوسط الأجل الإضافي

إلى مختلف القطاعات الإنتاجية وأثر على مداخل الأسر وميزانية الدولة أيضا، وذكر بتوجيهاته للحكومة لدعم صمود القطاعات المتضررة والحفاظ على فرص العمل والقدرة الشرائية للأسر.

والمطامع هي التي تعاني أكثر من غيرها من نقص في رأس المال الخاص وذلك، على التوالي، 66 في المئة، و59 في المئة، و57 في المئة من أصحاب الأعمال. وحسب إحصائيات رسمية فإن قطاع الإيواء والمطامع يبقى من أكثر القطاعات تضررا، حيث تضرر نحو 93 في المئة من شركات هذا القطاع خلال شهر مايو وتم تصنيفها في خانة الوضعية الصعبة، يليه قطاع الخدمات الإدارية والأنشطة دعم الأعمال بنسبة 76 في المئة، كما سجل قطاع الصناعات التحويلية وقطاع البناء نسبتي 71 في المئة و70 في المئة على التوالي.

وتبعاً لهذه المعطيات، أكد العاهل المغربي أن انعكاسات وباء كورونا امتدت

إلى مختلف القطاعات الإنتاجية وأثر على مداخل الأسر وميزانية الدولة أيضا، وذكر بتوجيهاته للحكومة لدعم صمود القطاعات المتضررة والحفاظ على فرص العمل والقدرة الشرائية للأسر.

ووفق تصور الشركات المغربية، فإن استرجاع الوظائف المفقودة نتيجة أزمة كورونا مرتبط بتنفيذ مجموعة من الإجراءات المصاحبة، إذ إن 71 في المئة من أصحاب الشركات يرغبون في تخفيض الرسوم الضريبية، و64 في المئة يرون ضرورة تعليق تكاليف الضمان الاجتماعي، ومن جهة أخرى، أشار البحث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط إلى أن نسبة 3.51 في المئة من الشركات تعتقد أنها لن تتمكن من استئناف

وتبعاً لهذه المعطيات، أكد العاهل المغربي أن انعكاسات وباء كورونا امتدت

120

مليار درهم الأموال التي تم ضخها في الاقتصاد لاستعادة عافيتها وتخفيف آثار الوباء

الجزائر تحفز قطاع المناجم بتغيير القوانين التنظيمية

ومن المنتظر كذلك تنظيم جلسات حول المناجم بين نهاية 2020 ومطلع 2021، وهي الجلسات التي ستسمح للفاعلين في القطاع بمناقشة المسائل بعد استشارة واسعة للخبراء حول الإستراتيجية الناجمة لتطوير قطاع المناجم.

محمد عرقاب
نهدف إلى تطوير الحقول وإعداد خارطة جيولوجية جديدة

و يمثل المحور الثاني لخارطة الطريق في تطوير المحاور الهيكلية مجال المناجم. وفي هذا الشأن قال الوزير "لقد استفدنا حقولاً وجب تطويرها بشكل وشيك مثل غار جبيلات ومناجم الذهب بالهقار والرياص والزك بواد أميزور (ولاية بجاية)، والفوسفات ببلاد الحدة (ولاية تبسة) وكل الشرق الجزائري".

وأكد أن هذه المشاريع الهيكلية ستسمح بإطلاق النشاطات سريعا بهذه الحقول المغنية والمدروسة من قبل الأجناب.

وخصص طريق القطاع فتحخص تطوير البيانات الجيولوجية من خلال استعمال التطبيقات التكنولوجية والتقنية في إطار إعداد خارطة جيولوجية جديدة للمناجم على المستوى الوطني.

وأوضح الوزير أن "الأمر يتعلق بامتلاك بيانات أكثر توفرا وتوسعا لتمس مجال مجال المناجم وطنيا من أجل منحنا والمستثمرين نظرة محددة في مجال استكشاف هذه الحقول المتوفرة في الجزائر واستغلالها".

الجزائر - أعلنت الحكومة الجزائرية أنها ستحدث تغييرات على المنظومة التشريعية والقانونية المنظمة لعمل قطاع المناجم وذلك لتحسين قدراته التشغيلية والاستفادة المثلى من إيراداته ضمن خطط الدولة لتنويع الاقتصاد والاستثمار في الثروات المنسية بعيدا عن ربع النفط.

وفي هذا السياق أكد وزير المناجم، محمد عرقاب أنه "يتم حاليا إعداد خارطة طريق في قطاع المناجم تتضمن بشكل خاص مراجعة القانون الذي ينظم القطاع وتنظيم جلسات محلية حول المناجم بهدف دعم الاقتصاد على المدى الطويل بالمواد الأولية المستوردة حاليا".

ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية لعرقاب قوله إن "خارطة الطريق التي يتم تنفيذها حاليا في قطاع المناجم تهدف إلى تطوير الحقول الكبرى الهيكلية وإعداد خارطة جيولوجية جديدة للمناجم علاوة على تكوين الشباب، لاسيما من أجل استغلال الذهب".

وبخصوص مراجعة قانون المناجم اعتبر الوزير أنه "من الضروري جعله أكثر جاذبية بإضفاء المزيد من المرونة والتفاعل إزاء الفرص المتوفرة للمستثمرين المحليين والأجانب".

وقال المسؤول عن الصومال لدى منظمة العمل ضد الجوع الخيرية أحمد خليف إنه "كان لإلغاء الحج للقاديين من خارج السعودية تداعيات ضخمة على حياة وموارد رزق الصوماليين"، مضيفا أن الماشية تساهم بنحو 60 في المئة من مصادر دخل العائلات في البلد الريفي بمغظمه.

وأكد "إنها ضربة للعائلات الرعوية على وجه الخصوص، التي تعيش بشكل كبير على صادرات الماشية إلى السعودية".

وتابع خليف "إن إلغاء الحج للقاديين من خارج السعودية تداعيات ضخمة على حياة وموارد رزق الصوماليين"، مضيفا أن الماشية تساهم بنحو 60 في المئة من مصادر دخل العائلات في البلد الريفي بمغظمه.

وتابع خليف "إن إلغاء الحج للقاديين من خارج السعودية تداعيات ضخمة على حياة وموارد رزق الصوماليين"، مضيفا أن الماشية تساهم بنحو 60 في المئة من مصادر دخل العائلات في البلد الريفي بمغظمه.

وتابع خليف "إن إلغاء الحج للقاديين من خارج السعودية تداعيات ضخمة على حياة وموارد رزق الصوماليين"، مضيفا أن الماشية تساهم بنحو 60 في المئة من مصادر دخل العائلات في البلد الريفي بمغظمه.

ذهب العيد وبقيت الأضاحي: كورونا يدمر اقتصاد الصومال الهش

إلغاء الحج يحرم مقديشو من تصدير ثلثي الإنتاج للسعودية

فايروس كورونا المستجد التي قلصت الحج هذا العام انعكست سلبا على الاقتصاد الصومالي.

ونسبت رويترز ليجيني حسن الذي يعمل في أكبر سوق للماشية في مقديشو حيث تسبب وباء كوفيد - 19 بتقليص حجم التجارة، قوله إن "الوضع التجاري سيء". وأضاف أن "تداعيات فايروس كورونا واضحة، لا تحتاج الدول العربية للحيوانات من الصومال ويتردد الرحل الذين يجلبون الماشية إلى المدن للتجارة في القدوم جزاء الخوف من الإصابة". وقال مرب آخر للماشية في مقديشو يدعى نور حسن "هناك نقص كبير في الطلب"، مشيرا إلى أن "نقص المشترين الأجانب والمحليين كارتي بينما شهدت الإمدادات تراجعا كذلك في وقت يفضل الرعاة الابتعاد عن المدن".

وقلصت السلطات السعودية عدد المشاركين في الحج هذا العام فسمحت للمقيمين في البلاد فقط ببدء المناسك. وشارك نحو عشرة آلاف حاج فقط مقارنة بنحو 2.5 مليون مسلم قدموا العام الماضي من أنحاء العالم.

ويساهم الطلب من السعودية بنحو ثلثي صادرات الصومال السنوية من الماشية، بحسب البنك الدولي، الذي يشير إلى أنه تم شحن أكثر من خمسة ملايين رأس غنم وماعز وجمال وبقرة شمالا من الموانئ الصومالية عبر خليج عدن والبحر الأحمر إلى السعودية في 2015. ويتوقع أن تنخفض الصادرات بنحو النصف العام الجاري، خصوصا بسبب

انعكاس انحسار تدفق الحجيج إلى السعودية هذا العام في أعقاب تشديد قيود السفر ومخاوف عدوى كورونا بصفة مباشرة على قطاع تصدير المواشي الصومالي نظرا لانهايار الطلب من الرياض التي كانت تستورد نحو ثلثي الصادرات من الأضاحي لإطعام الحجيج خلال العيد الأمر الذي قطع أحد مصادر التمويل الشحيحة لاقتصاد البلد الهش وتسبب في إرباك قواعد السوق المحلية وتجاوز العرض للطلب.

مقديشو - قطعت جائحة كورونا شريان حياة الاقتصاد الصومالي نظرا لتسببها في تكدس قطعان الأضاحي لدى التجار والمربين الصوماليين بعد انقضاء العيد جراء انهيار الطلب عليها من السعودية أحد أهم موردي الماشية فضلا عن انخفاض



خرفان لا تجد من يشتريها